

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens

snjt

تقرير

شهر أكتوبر 2017

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

تقرير شهر أكتوبر 2017

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

تقرير شهر أكتوبر 2017

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

إعداد:

خولة شبح

فاتن حمدي

محمود العروسي

منذر الشارني

ملتيميا:

طارق الغوراني

الفصل 9 من المرسوم 115 :

يمنع فرض أي قيود تعوق حرية تداول المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف مؤسسات الإعلام في الحصول على المعلومات أو يكون من شأنها تعطيل حق المواطن في إعلام حرّ وتعددي وشفاف.

الفصل 11 من المرسوم 115

تكون مصادر الصحفي عند قيامه بمهامه ومصادر كلّ الأشخاص الذين يساهمون في إعداد المادة الإعلامية محمية، ولا يمكن الاعتداء على سرية هذه المصادر سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلا إذا كان ذلك مبرراً بدافع ملحّ من دوافع أمن الدولة أو الدفاع الوطني وخاضعا لرقابة القضاء.

ويعتبر اعتداء على سرية المصادر جميع التحريّات وأعمال البحث والتفتيش والتنصّت على المراسلات أو على الاتصالات التي قد تتولّاها السلطة العامة تجاه الصحفي للكشف عن مصادره أو تجاه جميع الأشخاص التي تربطهم به علاقة خاصة.

لا يجوز تعريض الصحفي لأيّ ضغط من جانب أيّ سلطة كما لا يجوز مطالبة أيّ صحفي أو أيّ شخص يساهم في إعداد المادة الإعلامية بإفشاء مصادر معلوماته إلاّ بإذن من القاضي العدلي المختص وبشرط أن تكون تلك المعلومات متعلّقة بجرائم تشكّل خطرا جسيما على السلامة الجسدية للغير وأن يكون الحصول عليها ضروريا لتقاضي ارتكاب هذه الجرائم وأن تكون من فئة المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بأيّ طريقة أخرى.

مقدمة

يقدم تقرير شهر أكتوبر بالتزامن مع طرح مشروع قانون زجر الاعتداءات على القوات الحاملة للسلاح أمام لجنة التشريع العام. وعبرت المنظمات والنقابات المشاركة في جلسة نقاش المشروع المنعقدة في 8 نوفمبر 2017 عن رفضها لمشروع القانون وبيّنت مدى مساسه بالحريات العامة والخاصة والخطر الذي يمثّله على مسار الديمقراطية في تونس.

وقد أكدت المنظمات المشاركة في نقاش المشروع أنّه يمكن أن يقوّض كلّ المكاسب التي تحقّقت في مجال حرية الصحافة وحرية التعبير.

وكان موقف النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين دقيقاً في ما يتعلّق بحرية الصحافة إزاء هذا المشروع لما يمثّله من خطر على حرية الصحافة والعودة بالإعلام إلى مربّع محاولة السيطرة عليه والتدخل في عمله والضغط عليه ومضاغفة المحاذير في التعامل مع مسائل جوهرية مرتبطة بحقّ المواطن في الأمن.

ويأتي مشروع القانون ليقوّض مبدأ حرية العمل الصحفي عبر وضعه لقيود على النشر عبر فرض التراخيص المسبقة وتغيب التنصيص على حماية الصحفيين من سلطة حاملي السلاح. كما وضع المؤسّستين الأمنية والعسكرية فوق كل نقد و توصيف أيّ موقف فكري تجاهها على أنّه تحقير لها يستوجب عقوبات تصل إلى سنتين سجناً.

كما يعتبر مشروع القانون نسفاً للمبدأ الدستوري القاضي بحقّ المواطن في الحصول على المعلومة عبر فرض نظام التراخيص وعودة العقوبات السالبة للحرية في مجال الصحافة التي تصل إلى عشر سنوات سجناً بتهم فضفاضة مثل كشف أسرار الأمن الوطني تماماً كما كان نظام بن علي يحاكم معارضيه والصحفيين بتهمة تعكير صفو النظام العام.

ولا يمثّل مشروع القانون ضرباً لحرية الصحافة فحسب بل هو ضرب لحرية التعبير عبر تجريم حقّ التظاهر وتشديد العقوبات على القائمين بذلك باسم تعطيل السير العادي للعمل.

وتضمينه عقوبات قاسية لا توجد إلّا في الأنظمة الديكتاتورية على غرار السجن مدى الحياة لكلّ من يقوم بتحطيم سيّارة أمنية.

وعليه بات سحب هذا المشروع من قبل رئاسة الحكومة ضرورة لما يمثّله من خطر على الحريات العامة والخاصة.

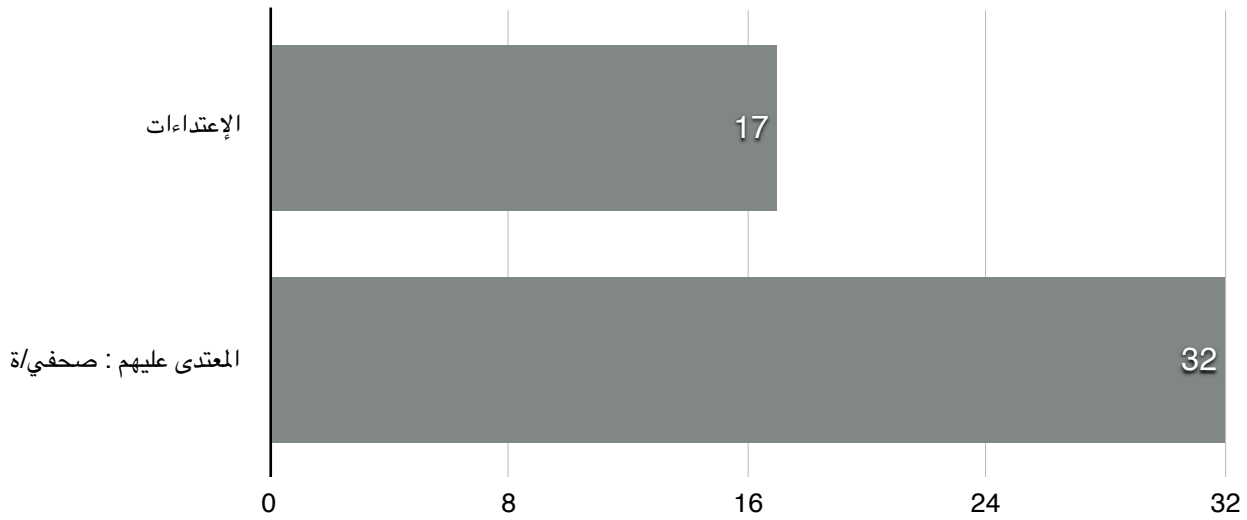
نقيب الصحفيين ناجي البغوري

إعتداءات شهر أكتوبر 2017

مقدمة

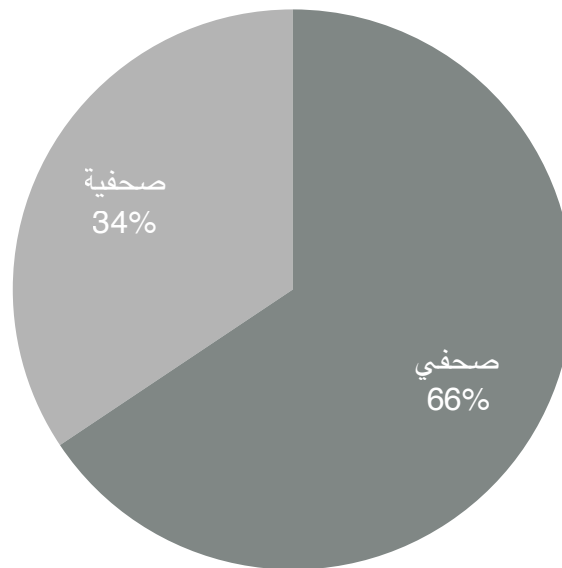
عادت وتيرة الاعتداءات على الحريات الصحفية خلال شهر أكتوبر من العام 2017 للارتفاع مجدداً ووثقت وحدة رصد الاعتداءات على الصحفيين بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين 15 اعتداءً ضد 32 صحفياً ومؤسسة إعلامية من بينهم 11 صحفية و21 صحفياً يعملون في 5 قنوات تلفزيونية و11 إذاعات و3 صحف و2 مواقع الكترونية ووكالة أنباء.

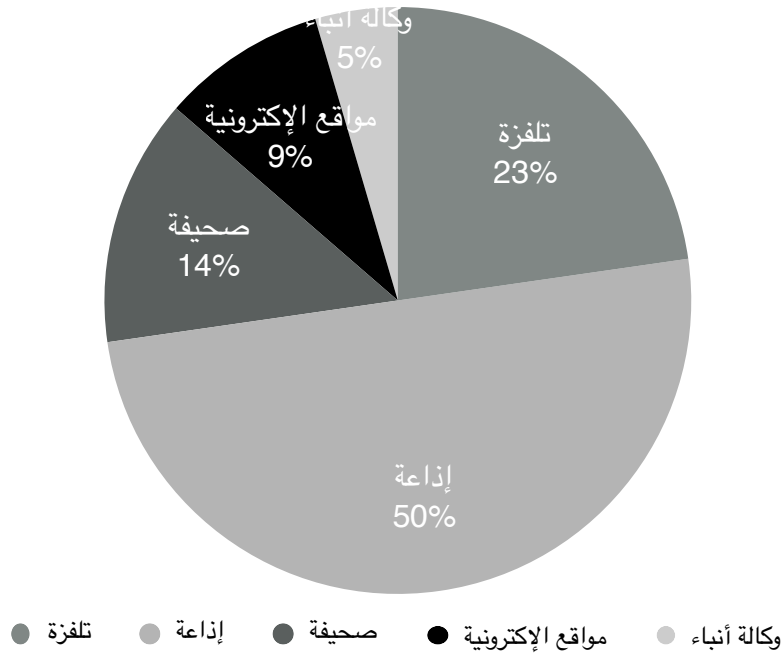
■ أكتوبر



● صحفي

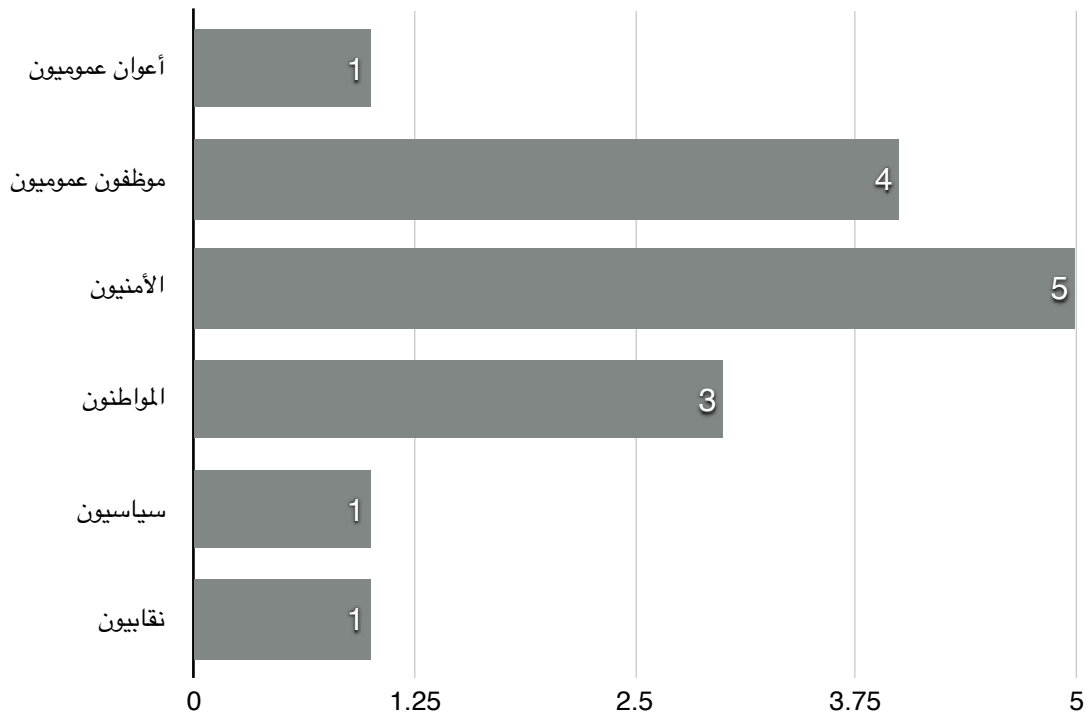
● صحفية





وكان شهر سبتمبر الفارط قد شهد 6 اعتداءات ضدّ 5 صحفيين و 4 صحفيات يعملون في قناة تلفزيونية وحيدة و 3 مواقع الكترونية و 2 إذاعات خاصة.

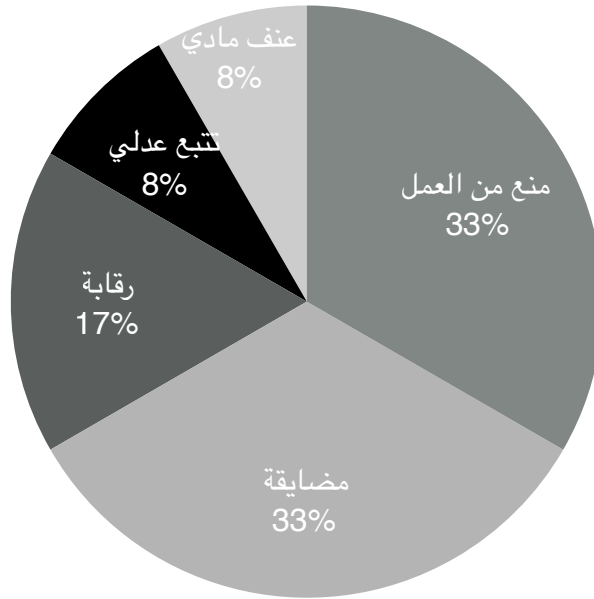
ويتواصل انخراط الأعوان العموميين والموظّفين العموميين والأمنيين في أغلب الاعتداءات على الحريّات الصحفية حيث كان الأعوان العموميين مسؤولين على اعتداء وحيد في حين كان الموظّفون العموميين مسؤولين على 4 اعتداءات في حين كان الأمنيون مسؤولين على 5 اعتداءات في الوقت الذي كان فيه المواطنون مسؤولين على 3 اعتداءات والسياسيون والنقابيون مسؤولين على اعتداء وحيد.



اللافت خلال هذا الشهر عودة حالات الرقابة حيث تمّ تسجيل 3 حالات، كما عادت حالات المضايقات حيث سجّلت 5 حالات إضافة إلى عودة حالات التتبع العدلي حيث مثّلت حالة واحدة.

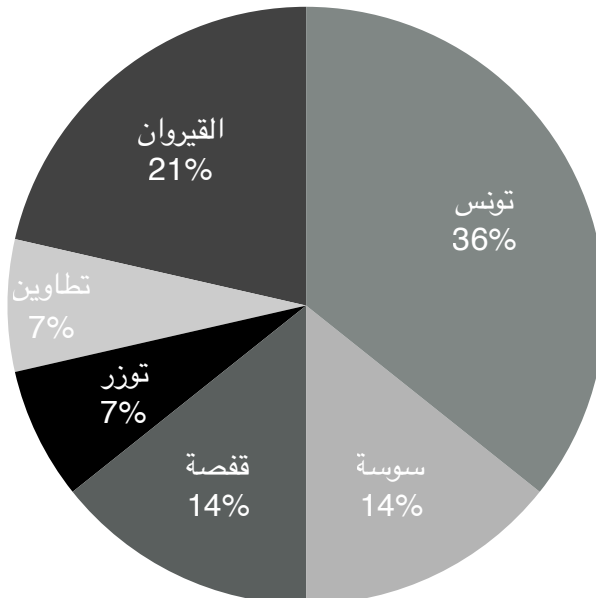
كما ارتفع نسق الاعتداءات المادية والمعنوي مقارنة بشهر سبتمبر الفارط حيث سجّلت الوحدة اعتداءين خلال شهر أكتوبر 2017 مقابل اعتداء وحيد في شهر سبتمبر 2017. وحافظت حالات المنع من العمل على نسقها وسجّلت الوحدة 4 حالات.

● منع من العمل ● مضايقة ● رقابة ● تتبع عدلي ● عنف مادي



وقد طالت الاعتداءات الصحفيين المقيمين في تونس الكبرى في 5 مناسبات في حين طالت الصحفيين في ولاية القيروان في 3 مناسبات والصحفيين في ولايتي سوسة وقفصة في مناسبتين أما الصحفيون في ولايات تطاوين وتوزر والمنستير فقد تعرّضوا إلى اعتداء وحيد في كلّ ولاية.

● القيروان ● تطاوين ● توزر ● قفصة ● سوسة ● تونس



عودة المضايقات والتمييز بين وسائل الإعلام

تتمثل عمليات المضايقة والتدخل في مجال عمل الصحفيين ومنعهم من العمل في ممارسة ضغوط عليهم لتأمين تغطية تخدم مصالح بعض الأطراف وفرض قيود على عمل الصحفيين أو تغييبهم وحرمانهم من الحق في الحصول على المعلومة عبر عمليات الإقصاء القائمة على التمييز والذي يضرب حق المواطن في إعلام حرّ وتعددي، وقد سجّلت وحدة الرصد في هذا الصدد 5 حالات مضايقة و4 حالات منع من العمل طالت الصحفيين في مناطق مختلفة من الولايات التونسية.



- مضايقة سيف الطرابلسي
- المكان: تونس
- التاريخ: 5 أكتوبر 2017
- المعتدى عليه: سيف الطرابلسي صحفي بإذاعة "شمس أف أم"
- المعتدي: أعوان عموميون
- الوقائع:

تمّت مضايقة الصحفي براديو "شمس أف أم" سيف الطرابلسي من قبل عامل بحضيرة أشغال إصلاح الطريق المؤدي إلى مطار تونس قرطاج.

وأفاد سيف الطرابلسي وحدة رصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين: "بعد العلم بانتهاء جزء من الطريق المؤدي إلى مطار تونس قرطاج تنقلت على عين المكان لتغطية الحالة وتوثيقها بالصورة. وبعد التدخل المباشر على الهواء لتقديم المعلومة حول انهيار جزء من الطريق وتعطّل حركة المرور، سحبت الهاتف لنقل الصورة على موقع الإذاعة إلا أنّ أحد العمّال تقدّم نحوي وطلب منّي الكفّ عن التصوير مستفسرا عن صفتي، وحاول افتكاك هاتفي ومنعي من مواصلة التصوير، فأفدته أنّي صحفي وأنّي على المباشر فطلب مني ترخيص بالتصوير في إطار مواصلة المضايقة، فأعلمته أنّ العملية لا تتطلّب ترخيصا، وطلبت منه أن يدلي بصفته فرفض. ولدى استفسار مسؤولين بوزارة التجهيز موجودين على عين المكان عنه، أفادوني بأنه لا علاقة له بوزارتهم".

وقد تحصّلت وحدة الرصد على مقطع فيديو يوثق عملية الاعتداء على الصحفي سيف الطرابلسي.

• الرأي القانوني:

تمثل الحالة منعا من العمل ضد صحفي يباشر مهامه على عين المكان ويعاقب الفصل 16 من المجلة الجزائية من يتسبب أو يحاول أن يتسبب بالعنف أو الضرب أو التهديد في توقّف عن العمل ولا يوجد نصّ قانوني يفرض حصول الصحفي على ترخيص للتصوير في مكان عام عدا الأماكن العامة الحساسة أمنيا والتي توجد بها علامات واضحة لمنع التصوير.

- إقصاء وسائل الاعلام من تغطية زيارة سفيرة بولونيا لمقر ولاية توزر
- المكان: توزر
- التاريخ: 9 أكتوبر 2017
- المعتدى عليهم: ممثلو وسائل الإعلام بولاية توزر
- المعتدي: موظفون عموميون
- الوقائع:

عمدت مصالح ولاية توزر إلى تغيب أغلب المراسلين والصحفيين عن تغطية زيارة سفيرة بولونيا إلى مقرّ الولاية حيث لم تتم دعوة أيّ منها باستثناء وكالة تونس إفريقيا للأنباء.

وأفاد سلام مليك مدير إذاعة "الجريد أف أم" الجمعياتية: "يعاني الصحفيون منذ فترة التغيب خاصة في ما يتعلق بأنشطة الولاية والزيارات التي تنتظم بمقرّها". وأضاف مليك أنّه "لم تتلقّى "جريد أف أم" إعلاما بزيارة سفيرة بولونيا وكذلك بقية الزملاء الصحفيين ولم تتواصل معنا الولاية إلاّ بعد صدور بيان مشترك من الصحفيين عبّروا فيه عن احتجاجهم على التغيب الذي عانوا منه".

من جانبها أكّدت هناء كروس مراسلة إذاعة "موزاييك أف أم" الخاصة أنّ والي توزر اتّصل بها هاتفيا يوم الثلاثاء 10 أكتوبر 2017 وقدم لها اعتذارا عما حدث بمقرّ الولاية، وقد أعلمها أنّه سيتمّ عقد جلسة مع أغلب الصحفيين بالجهة من أجل النظر في أغلب المشاكل.

من جهة أخرى أصدرت ولاية توزر بلاغا بتاريخ 10 أكتوبر 2017 نشر على موقعها الرسمي قالت من خلاله أنّها بادرت باستدعاء كلّ وسائل الإعلام وممثليها للاجتماع والتداول في كلّ القضايا وهي على تواصل مستمرّ مع كلّ وسائل الإعلام العمومي والخاص.

كما ذكر البلاغ أنّ السلط الجهوية لا تعتمد سياسة الإقصاء أو التغيب مؤكّدة أنّ زيارة سفيرة بولونيا كانت عرضية إثر قيامها بجولة لمتابعة النشاطات الجمعياتية وقد تمّ الاتّصال بممثل وكالة تونس إفريقيا للأنباء لضيق الوقت على أساس أنّ يتمّ تعميم المعلومة فيما بعد خاصة وأنّها كانت زيارة قصيرة لم تدم أكثر من ربع ساعة.

وقد اجتمع والي بالصحفيين وقدم اعتذاره الرسمي عمّا طالهم من تغيب.

• الرأي القانوني:

تصرّف ولاية توزر بدعوة وكالة الأنباء الرسمية التونسية دون سواها يمثل تمييزا لوسيلة إعلام على حساب البقية يخرق مبدأ تكافؤ الفرص بين مختلف مؤسسات الإعلام في الحصول على المعلومات وتعطيل لحقّ المواطن في إعلام حرّ وتعدّدي وشفاف طبقا لأحكام الفصل 9 من المرسوم 115.



- مضايقة صحفيين في المحكمة الابتدائية بقفصة

- المكان: قفصة

- التاريخ: 12 أكتوبر 2017

- المعتدى عليهم: هدى الجويني مراسلة قناة "نسمة تي في" ومنتصر بالحولة منشط بإذاعة "كابصا" الجمعياتية

- المعتدي: أمنيون

- الوقائع:

ضايق مجموعة من الأمنيين كلاً من هدى الجويني مراسلة قناة "نسمة تي في" ومنتصر بالحولة المنشط بإذاعة "كابصا" الجمعياتية خلال تغطيتهم لتحركات المحامين ببهو المحكمة الابتدائية بقفصة.

وأفادت هدى الجويني لوحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين: "كنت بصدد محادثة رئيس الفرع الجهوي للمحامين التيجاني عمارة ببهو المحكمة رفقة الزملاء عندما توجه نحونا أحد الأمنيين بالزي المدني وطلب هوياتنا وأسماء مؤسساتنا. وتوجه نحوي إثر ذلك ملازم أول وطلب مني مرافقة الأمنيين أنا والزميل بالحولة إلى المكتب المخصص للأمنيين بالمحكمة وبمجرد دخولنا المكان أعلمنا أحد الأمنيين أن وكيل الجمهورية طلب مقابلة. وأضافت الجويني: "تحول رئيس فرح المحامين إلى مكتب الأمنيين مرفوقاً بالمحامين وعاینوا الحادثة وتمكّننا بذلك من مغادرة المكان.

من جانب آخر أكد محمد الخلفي وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بقفصة لوحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين: "طلبت من الأمنيين فقط التثبت من هويات الصحفيين في ظلّ التحركات الاحتجاجية التي تشهدها المحكمة الابتدائية منذ فترة".

- الرأي القانوني :

ما حصل للصحفيين هدى الجويني ومنتصر بلحولة من قبل أعوان الأمن بمحكمة قفصة هو من باب الإجراء التعسفي والاعتداء على الحرية الذاتية باعتبار أن الصحفيين المذكورين لم يكونوا متلبسين بأي جريمة وقد تعرضوا بذلك إلى ضغط من جانب السلطة خاصة أن الفصل 62 من المرسوم 115 يحصر التراخيص في المرافعات وداخل قاعات المحاكم وبالتالي فإن استجواب المحامين من قبل الصحفيين في بهو المحكمة لا يتطلب ترخيصاً لأن المحكمة مؤسسة عامة يرتادها العموم بمن فيهم الصحفيون.





• مسؤول تربوي يرفض التصريح لوكالة تونس افريقيا للأنباء

• المكان: القيروان

• التاريخ: 14 أكتوبر 2017

• المعتدى عليهم: منيرة الرابعي صحفية بوكالة تونس افريقيا للأنباء

• المعتدي: موظفون عموميون

• الوقائع:

عمد مدير إعدادية "ابن الهاني" بمعتمدية القيروان الجنوبية إلى حجب المعلومة عن منيرة الرابعي الصحفية بوكالة تونس افريقيا للأنباء بمكتب القيروان متعللاً بضرورة الحصول على ترخيص من المندوب الجهوي للتعليم عملاً بأحكام المنشور عدد 4 الذي "لا يزال ساري المفعول".

وأفادت منيرة الرابعي وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين: "طلبت من مدير إعدادية ابن الهاني تصريحاً مرتبطاً باحتجاج الأساتذة المطالبين بمحاسبة قضائية لوالدة تلميذة عمدت إلى الاعتداء على مدير وقيم. ورغم اتصالي بالمندوب الذي لم يمانع في التصريح إلا أنني لم أتلقي أي رد على احتجاجات الأساتذة". وقد اشارت الرابعي أن هذه الحالات تتكرر في المؤسسات التربوية عموماً.

• الرأي القانوني :

تمثل هذه الحالة نموذجاً لتطبيق المنشور رقم 4 الصادر عن رئاسة الحكومة والمتعلق بمنع الموظفين العموميين من الإدلاء بتصريحات للإعلام في خصوص اختصاصاتهم قبل الحصول على ترخيص من الرئيس المباشر وهو ما يعتبر ضرباً للحق الدستوري الوارد في الفصل 31 في علاقة بضمان حرية الإعلام وأنه لا تجوز ممارسة رقابة مسبقة على الحريات المنصوص عليها بالفصل المذكور ويمنع الفصل 3 من المرسوم 115 فرض أي قيود تعوق حرية تداول المعلومات، أو يكون من شأنها تعطيل حق المواطن في إعلام حرّ وتعددي وشفاف. ولهذه الأسباب يعتبر هذا المنشور غير قانوني وغير دستوري ومستوجب إلغاؤه من قبل نفس الجهة الحكومية التي أصدرته وبنفس الشكل أي أن يكون إلغاؤه كتابياً ويتم تعميمه على الإدارات العمومية.

- بيان نقابي يستهدف صحفي بإذاعة قفصة

- المكان: قفصة

- التاريخ: 18 أكتوبر 2017

- المعتدى عليهم: عادل البدوي صحفي بإذاعة "قفصة"

- المعتدي: نقابيون

- الوقائع:

اعتبر بيان صادر عن النقابة الأساسية لأعوان الشؤون الاجتماعية بقفصة حصة برنامج "زيارة فجئية" ليوم 18 أكتوبر مساً من هيبة الإدارة وتدخل في سير عمل المصالح الادارية على خلفية انتقاده لعمل الادارة وتأخر بعض الموظفين. وطالبت النقابة الأعوان بمقاطعة برامج إذاعة قفصة.

وأفاد الصحفي عادل البدوي لوحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين: "تنقلت رفقة المصور إلى مقر إدارة الشؤون الاجتماعية بقفصة لتناول موضوع علاقة المواطن بالإدارة وبعد الحصول على تصريح من أحد المواطنين حاولت الحصول على ردّ أحد المسؤولين لكن الأعوان رفضوا الإجابة وطلبوا منّي التواصل مع رئيس القسم الذي لم يكن موجوداً في مكتبه إلى حدود التاسعة صباحاً وقد أشرت إلى ذلك في مداخلتي الإذاعية".

كما تواصلت وحدة الرصد مع لطفي عمر رئيس فرع الجمعية التونسية للأخصائيين الاجتماعيين وأفاد "نحن مع تصحيح المسار الإداري وتحسين الخدمات وكان من الأجدر الاستئذان من رئيس الادارة للتصوير والحصول منه على توضيح حول طبيعة عمل الأخصائيين الاجتماعيين وأنّ غيابهم لا يعني تغيبهم عن العمل باعتبار أن عملهم ميداني".

ووجّه رئيس فرع الجمعية التونسية للأخصائيين الاجتماعيين بقفصة يوم 18 أكتوبر 2017 طلباً لحقّ الردّ من أجل توضيح بعض المسائل المتعلقة بالموضوع.

- الرأي القانوني :

اعتبرت نقابة الشؤون الاجتماعية بقفصة حصة برنامج "زيارة فجئية" ليوم 18 أكتوبر 2017 مساً بهيبة الإدارة ودعت لمقاطعة الإذاعة وهو ما يضع الصحفي أمام ضغط من جانبها ويعتبر تحريضا على الإذاعة ما يتناقض مع الفصل 12 من المرسوم 115 الذي لا يجيز أن يكون الرأي الذي يصدر عن الصحفي أو المعلومة التي ينشرها سببا للمساس بكرامته.



• منع فريق من إذاعة المنستير من العمل

• المكان: المنستير

• التاريخ: 4 أكتوبر 2017

• المعتدى عليهم: فريق عمل "إذاعة المنستير"

• المعتدي: موظفون عموميون

• الوقائع:

منع أعوان الأمن الرئاسي طاقم عمل إذاعة المنستير من تغطية زيارة رئيس الجمهورية الباجي قائد السبسي إلى ولاية سوسة بسبب عدم ورود أسمائهم في القائمة الخاصة بالصحفيين المعتمدين من مختلف المؤسسات الإعلامية لتغطية الزيارة.

وأفاد فتحي سعد الصحفي بالإذاعة وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين: "تنقلت رفقة سائق الإذاعة نجم الدين الفرشيشي لتغطية زيارة رئيس الجمهورية، لكننا تفاجأنا بمنعنا من قبل الأمن الرئاسي الذين أكدوا عدم وجود اسمي في القائمة التي بحوزتهم. ولم أتمكن من تغطية الزيارة في عدة أماكن تنقل لها رئيس الجمهورية لنفس السبب".

وأكد الصحفي: "تواصلت مع مكتب الإعلام بولاية سوسة قبل يوم من الزيارة وأكد لي المكلف بالإعلام أنّ التغطية ستكون ممكنة فقط للصحفيين في ولاية سوسة".

من جهة أخرى أكد سامي بن عمر رئيس دائرة الإعلام والندوات بولاية سوسة: "القائمة الاسمية الصادرة عن الولاية تضمنت جميع ممثلي وسائل الاعلام الذين تقدموا بطلبات للتغطية بما فيها الصحفي عن إذاعة المنستير ولا علم لنا بسبب المنع".

وقد أكدت رئيسة قسم الأخبار بالإذاعة ليليا بن الشيخ لوحدة الرصد بحصولها على تأكيد مسبق من قبل المكلف بالإعلام بوجود اسم الصحفي ضمن القائمة الاسمية للصحفيين الذين بإمكانهم تغطية الزيارة لكنها تفاجأت بدورها بمنع الصحفي من القيام بعمله.

• الرأي القانوني :

يعدّ تصرف المكاتب الإعلامية والأمن الرئاسي في منع وسائل إعلام من تغطية جوانب من زيارة رئيس الدولة إلى ولاية سوسة مخالفاً للفصل 9 من المرسوم 115 الذي ينصّ على أنّه يمنع فرض أيّ قيود تعوق حرية تداول المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف مؤسسات الإعلام في الحصول على المعلومات أو يكون من شأنها تعطيل حقّ المواطن في إعلام حرّ وتعدّدي وشفّاف.



• الأمن الرئاسي يمنع طاقم إذاعة "جوهرة أف أم" من العمل

• المكان: المنستير

• التاريخ: 4 أكتوبر 2017

• المعتدى عليهم: فرق عمل إذاعة "جوهرة أف أم"

• المعتدي: أمنيون

• الوقائع:

عمد الأمن الرئاسي إلى منع فريق عمل إذاعة "جوهرة أف أم" من دخول الملعب الأولمبي بولاية سوسة خلال تغطيتهم لزيارة رئيس لجمهورية لولاية سوسة بتعلة قدومهم متأخرين.

وأفاد أشرف عبد السلام الصحفي بالإذاعة لوحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين: "تعرضنا للمنع من دخول الملعب الأولمبي بسوسة من قبل الأمن الرئاسي رغم ورود أسماءنا بقائمة الصحفيين المعتمدين للتغطية بتعلة وصولنا متأخرين".

الرأي القانوني :

يعدّ تصرف المكاتب الاعلامية والأمن الرئاسي في منع وسائل إعلام من تغطية جوانب من زيارة رئيس الدولة إلى سوسة مخالفاً للفصل 9 من المرسوم 115 الذي ينصّ على أنه يمنع فرض أيّ قيود تعوق حرية تداول المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف مؤسسات الإعلام في الحصول على المعلومات أو يكون من شأنها تعطيل حقّ المواطن في إعلام حرّ وتعدّدي وشفاف.

• منع يثرب مشيري من العمل في ولاية تطاوين :

• المكان: تطاوين

• التاريخ: 5 أكتوبر 2017

• المعتدى عليهم: يثرب مشيري

• المعتدي: أعوان عموميون

• الوقائع:

تعرّضت الصحفية يثرب مشيري للمنع من تغطية زيارة وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية مبروك كرشيد الذي عقد اجتمعا بمقرّ ولاية تطاوين بسبب عدم ورود اسمها ضمن



القائمة الاسمية للصحفيين المخول لهم الحضور.

وأفادت مشيري لوحدة الرصد بمركز السلامة بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين: "توجّهت لمقرّ الولاية من أجل تغطية زيارة وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية مبروك كرشيد لكن تفاجأت بعدم ورود اسمي في القائمة الاسمية للصحفيين المسموح لهم بالدخول لمقرّ الولاية والتي كانت بحوزة أحد الامنيين أمام مدخل الولاية. أدليت بهويتي الصحفية للامني لكنه أصرّ على عدم دخولي لأنّ اسمي غير مدرج بالقائمة المذكورة".

وقالت مشيري أنّها لم تتمكّن من الدخول وتغطية الزيارة إلاّ بعد تدخل المكلفة بالإعلام للوزير عبير سعيدي التي كانت متواجدة ضمن فريق الوزير.

من جانبها اتّصلت وحدة الرصد بالمكلفة بالإعلام لوزير أملاك الدولة والشؤون العقارية عبير سعيدي والتي أكّدت أنّها أعلمت صحفيي الجهة بزيارة الوزير قبل الموعد المحدّد وقد أعدّ مكتب الإعلام قائمة اسمية لجميع الصحفيين وتمّ إرسالها للمكتب الإعلامي بولاية تطاوين من أجل مزيد التنسيق. كما ذكرت سعيدي للوحدة أنّها تفاجأت بعدم التحاق الصحفيين بالقاعة بمقرّ الولاية، كما ذكرت أنّها استفسرت من المكلفة بالإعلام بمقر الولاية فضيلة قاسمي والتي أعلمتها أنّ هناك "تعليمات من جانب الوالي بعدم السماح لكافة الصحفيين بالتغطية".

من جهة اخرى أكّدت المكلفة بالإعلام بالولاية فضيلة قاسمي: "الولاية لم تمنع الصحفيين من العمل وأنّ منع يثرب مشيري من الدخول هو بسبب تواصل سلوكها ومشاكلها مع الولاية وتطاولها على الموظفين".

نافية في ذات السياق وجود قائمة اسمية أعدّها المكتب الإعلامي للولاية.

وعندما حاولت وحدة الرصد الاستفسار بخصوص إرسال المكتب الإعلامي للوزير لقائمة اسمية قبل ثلاثة أيام من الزيارة، نفت القاسمي علمها بالموضوع، مصرّة من جهة أخرى أنّ يثرب مشيري "هي التي تتعمّد إثارة مشاكل بمقرّ الولاية في كلّ مناسبة يعقد فيها أيّ نشاط".

• الرأي القانوني :

يعتبر منع يثرب مشيري من تغطية جلسة وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية مع الجهات الإدارية المعنية مخالفاً للفصل التاسع من المرسوم 115 أي يمنع فرض أيّة عوائق تعوق حرية تداول المعلومات أو تحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف مؤسسات الإعلام في الحصول على المعلومات.

- منع عبد الرحيم الرزقي مراسل قناة 218 من العمل وإتلاف محتوى آلة تصويره

• المكان: تونس

• التاريخ: 19 أكتوبر 2017

- المعتدى عليهم: عبد الرحيم الرزقي مراسل قناة 218

• المعتدي: أمنيون

• الوقائع:

منع أعوان الأمن المكلفين بحماية مقرّ بعثة الأمم المتحدة عبد الرحيم الرزقي مراسل قناة 218 بتونس من التصوير وعمد أحد الأعوان إلى فسخ المادة المصورة في هاتفه ولم يتمّ فضّ الإشكال إلاّ بتدخّل المكلفة بالإعلام في البعثة.

وأفاد الرزقي لوحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين: " تنقلت إلى مقرّ الأمم المتحدة بالبحيرة بالعاصمة في إطار تغطية الحوار الليبي، وفور انطلاق إعدادنا لبثّ مباشر من أمام المقرّ توجّه نحوي أحد الأمنيين المكلفين بتأمين المقرّ وطلب مني عدم التصوير فأعلمته أنني أحمل ترخيص تصوير من رئاسة الحكومة إضافة إلى أنني بصدد التصوير في الطريق العام. وعند تمسّكي بالتصوير استنجد العون بزميله وافتكا هاتف مرافقي وهاتفني وقاما بفسخ المادة المصورة فيهما " ولم يتمّ فضّ الإشكال إلاّ بتدخّل المكلفة بالإعلام في البعثة الأممية التي أكّدت أنّه كان من المفروض إعلامها بالتصوير.

وأفاد المكتب الإعلامي والاتّصال بوزارة الداخلية لوحدة الرصد أنّ الصحفي لم يستظهر بترخيص مسبق للتصوير فتّم منعه من قبل عون الأمن وأعلمه أنّ تصوير المنشآت الدبلوماسية يخضع لترخيص رسمي مسبق أو موافقة أحد ممثلي البعثة الدبلوماسية ليقوم على إثرها الصحفي بالتعريف بصفته والاستظهار بترخيص. كما ذكر المكتب الإعلامي بالوزارة أنّ موظفة البعثة قامت بالتدخّل وأنها على علم بالترخيص المقدّم للصحفي وطلبت السماح له بالتصوير فتّم تمكينه من القيام بعمله في ظروف عادية دون الاعتداء عليه أو المسّ بمعدّاته.

• الرأي القانوني :

لا يوجد ما يمنع التصوير الصحفي في الطريق العام سواء أمام مقر رسمي أو دبلوماسي باستثناء المقرّات العسكرية والأمنية التي تضع علامات واضحة لمنع تصويرها. من جهة أخرى فإنّ إفراغ الهاتف المحمول من الصور واللقطات من قبل عون الأمن مخالفا لمبدأ عدم جواز فرض أي قيود تعوق حرية تداول المعلومات.



الرقابة تعود من جديد

يعتبر تدخّل أطراف من خارج المؤسّسات الإعلامية للضغط وحرمان المواطنين من الحصول على المعلومة خدمة لمصالحهم أو لأفكارهم ومحاولة فرضها أخطر أنواع الرقابة المباشرة على المحتويات الإعلامية وتعطي مؤشرا خطيرا للعودة إلى الخلف من خلال محاولات تطويع وسائل الإعلام لخدمة أجندات أو توجهات سياسية أو حتّى رسمية.

• رئيس مركز أمن يراقب محتوى إعلامي

• المكان: القيروان

• التاريخ: 15 أكتوبر 2017

• المعتدى عليهم: الحبيب غيضاوي مصوّر حرّ

• المعتدي: أمنيون

• الوقائع:

قام رئيس مركز الحرس الوطني بالشراردة بولاية القيروان وعدد من أعوان الأمن بمضايقة المصوّر الصحفي حبيب غيضاوي خلال تغطيته لمقابلة فريق الأمل الرياضي ببوحنجلة وفريق أولمبيك الشراردة بالملعب الرياضي بالشراردة من ولاية القيروان.

وأفاد حبيب غيضاوي وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالرقابة الوطنية للصحفيين التونسيين: "كنت بصدد تغطية مقابلة كرة القدم عندما توجّه نحو رئيس مركز الحرس الوطني ورئيس فرقة أمنية وعدد آخر من الأمنيين وطلبوا مني في مرحلة أولى هويّتي الصحفية . وبعد اطلاعهم على بطاقة صحفي رياضي طلب مني رئيس المركز هاتفي الجوال للاطلاع على ما صورته بتعلة أنّي قمت بتصوير سيارة إدارية للأمن".

وأضاف غيضاوي: "تمّ افتكاك هاتفي الجوال وقام رئيس منطقة الحرس بمحو مقطع فيديو تضمن مشاهد لرئيس إحدى الجمعيتين الرياضيتين ولم تتضمن صور أمنيين أو سيارات إدارية".

ولم يتمكنّ الغيضاوي من استرجاع هاتفه الجوال إلّا بعد تدخّل رئيس جمعية الأمل الرياضي ببوحنجلة الذي طلب من الأمنيين تمكينه منه. وتواصلت وحدة الرصد مع وزارة الداخلية حول الحادثة وقد انطلقت إجراءات التثبت في حالة الاعتداء على الغيضاوي وما زالت الوحدة بانتظار ردّ وزارة الداخلية.

ورجّح الغيضاوي أن سبب الاعتداء عليه مرده نشر مقالات صحفية لعدد من ممثلي وسائل الإعلام تتعلق بإغلاق مركز الحرس الوطني بالمنطقة خلال النهار ودون تفسير واضح.



• الرأي القانوني :

تعتبر الرقابة على محتويات إعلامية ضغطا على الصحفي ويتناقض مع أحكام الفصل 11 من المرسوم 115 الذي يمنع ممارسة أي ضغط على الصحفي ويمنع الفصل 9 من نفس المرسوم فرض أي قيود تعوق حرية تداول المعلومة ولا يجوز بذلك أن يكون الرأي الذي يصدر عن الصحفي أو المعلومات التي ينشرها سببا للمساس بكرامته أو للاعتداء على حرمة الجسدية والمعنوية.



• رقابة على إذاعة "الديوان أف أم"

المكان: تونس

التاريخ: 24 أكتوبر 2017

المعتدى عليهم: محمد اليوسفي الصحفي بإذاعة "الديوان أف أم"

المعتدي: أمنيون

الوقائع:

تنقل رئيس مركز الأمن بمنطقة سكرة بولاية أريانة إلى مقر إذاعة "الديوان أف أم" للاستفسار عن فحوى تصريح الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية حمه الهمامي ضمن حصة "هنا تونس" للصحفي محمد اليوسفي.

وأفاد اليوسفي لوحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين: "إثر انتهاء حلقة هنا تونس ليوم 24 أكتوبر والتي استضافت فيها حمه الهمامي الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية، تنقل إلي مقر الإذاعة رئيس مركز الأمن القريب واستفسر أحد العاملين عن الزيارة وعن فحوى الحوار الذي أجرته معه".

من جهته أكد حمه الهمامي الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية: "أستغرب هذا السلوك خاصة أنه كان بإمكان الأمني الاطلاع على الحوار من خلال الرجوع الى التسجيل على الصفحة الرسمية للإذاعة".

• الرأي القانوني :

تمثل "زيارة" رئيس مركز الأمن بسكرة إلى مقر إذاعة الديوان نوعا من الضغط السياسي والأمني غير المباشر على الإذاعة بسبب إجرائها حوارا مع ممثل طرف سياسي معارض وهو ما يعتبر خرقا لمبدأ عدم جواز مساءلة أي صحفي على رأي أو أفكار أو معلومات ينشرها طبقا لأعراف وأخلاقيات طبق القانون المنظم لعمل الصحافة والذي ينص في فصل 11 أيضا على أنه "لا يجوز تعريض الصحفي لأي ضغط من جانب أية سلطة".



- مساس بمصادر معلومة إذاعة "الرباط أف أم"
- المكان: المنستير
- التاريخ: 26 أكتوبر 2017
- المعتدى عليهم: إذاعة "الرباط أف أم"
- المعتدي: مواطنون
- الوقائع:

عمد مجموعة من المواطنين إلى قطع

الطريق أمام سيارة رئيس الجمهورية السابق محمد منصف المرزوقي لمنع من دخول مقر إذاعة "الرباط أف أم" الخاصة حيث كان من المنتظر أن يجرى معه حوارا إذاعيا، مما اضطره إلى مغادرة المكان في ظل غياب أمني واضح.

وأفاد المرزوقي لوحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين: "تنقلت إلى مقر إذاعة "الرباط أف أم" بالمنستير بعد التنسيق مع الإذاعة ومكتبي الإعلامي من أجل إجراء حوار صحفي وذلك تفنيدا لعدد الاتهامات التي وجهت لي بدعوى رفضي إجراء حوارات صحفية مع مؤسسات إعلامية محلية. وبعد انتهائي من الاجتماع الشعبي الذي نظمته حزب حراك تونس الإرادة بمعتمدية صيادة توجهت إلى الإذاعة، لكن ما راعني إلا تواجد عدد من المواطنين أمام مقر الإذاعة وقاموا بالتجمهر أمام سيارتي وإغلاق الطريق الرئيسي رافعين شعار "ديقاج".

وكان الرئيس المدير العام للإذاعة بولبابة الأتصاري قد برّر، خلال تدخله لنفس الإذاعة، عملية قطع الطريق من قبل المواطنين بتعلّة انتمائهم السياسي البورقيبي والدستوري ومناصرة أجداهم للحركة الوطنية في الوقت الذي كان فيه جدّ المرزوقي مهادنا للاستعمار الفرنسي.

• الرأي القانوني :

يعدّ منع الرئيس السابق محمد منصف المرزوقي من دخول مقرّ الإذاعة وعدم تدخل الأمن لضمان حقّه في التنقل اعتداء على حرية التعبير وهو فرض لقيود تعوق حرية تداول المعلومات.

اعتداءات خطيرة على صحفيين

المساس من كرامة الصحفي ومن سلامته الجسدية يعتبر من أخطر المؤثرات لتنامي العنف في الميدان ضد الصحفيين وهو يفترض تتبّع المعتدين على معنى المجلة الجزائية بتهم الاعتداء على شبه موظف عمومي.



- عنف يطال طاقم عمل قناة "تونسنا"
- المكان: تونس
- التاريخ: 16 أكتوبر 2017
- المعتدى عليهم: فريق عمل تونسنا
- المعتدي: مواطنون
- الوقائع:

عمد مواطنون إلى الاعتداء بالعنف المادي على نهلة الحبشي الصحفية بقناة "تونسنا" خلال عملها على معاينة تجاوزات في بناية بوسط العاصمة في إطار برنامج "طبق القانون".

وأفادت نهلة الحبشي لوحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين: "تنقلت صحبة المصور لمعاينة بناية كائنة بنهج فلسطين بالعاصمة ارتكب مالکها مخالفات من بينها البناء بالطريق العام. وفور تفتّن صاحب البناية لتواجدنا توجه نحوي ولكمني واعتدى علي بعبارات نابية ثم التحق أحد مرافقيه وقام بلكمي ثم هدّدني صاحب البناية بقصّ ساقي إن عدت وصوّرت التجاوزات".

وقد قدمت الصحفية شكوى ضدّ المعتدي تم إثرها الاستماع إلى المعتدي من قبل مركز الأمن بنهج فلسطين واستندت الصحفية بالأمن لتصوير التجاوزات.

• الرأي القانوني :

تعرّضت الصحفية نهلة الحبشي إلى الاعتداء بالعنف من قبل صاحب بناية طور الإنشاء وذلك أثناء أداء الصحفية لواجبها المهني ما يعتبر إهانة وتعدّي على الصحفية على معنى الفصل 14 من المرسوم 115 والذي يعاقب كلّ من أهان صحفياً أو تعدّي عليه بالقول أو الإشارة أو الفعل أو التهديد حال مباشرته لعمله بنفس العقوبة الجزائية المسطرة على المعتدي على شبه موظف عمومي والتي نصّت عليها المادة 125 من المجلة الجزائية.



• اعتداء عنيف على فريق عمل قناة "نسمة تي في"

• المكان: تونس

• التاريخ: 26 أكتوبر 2017

• المعتدى عليهم: فريق عمل "نسمة تي في"

• المعتدي: مواطنون

• الوقائع:

عمد مجموعة من الأعوان المكلفين بالحماية في مجمع إلتلاف اللحوم بالمنطقة وأحد المسؤولين بالمكان إلى الاعتداء

بالعنف المادي والمعنوي على فريق عمل قناة "نسمة" الخاصة خلال تنقلهم رفقة

أعوان الشرطة البلدية لتغطية عملية إلتلاف 26 طنا من لحوم الحمير الفاسدة كان قد تم ضبطها بأحد المسالخ.

وأفادت شيراز نايلي الصحفية بقناة "نسمة" الخاصة لوحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين: "تنقلت رفقة المصور الصحفي أشرف بابا والسائق إلى مجمع خاص لإتلاف اللحوم بالمنطقة في متابعة لأعمال الشرطة البلدية والتثبت من عملية إلتلاف 26 طنا من لحوم الحمير الفاسدة. وفور تفتن أحد المسؤولين بالمكان لوجودنا توجه نحوي وعمد الى افتكاك هاتفي الجوال وحاول افتكاك مصدح القناة. وفي نفس الوقت توجه أعوان يعملون بالمجمع إلى المصور أشرف بابا وعمدوا إلى الاعتداء عليه بالضرب ومحاولة افتكاك الكاميرا الخاصة به".

من جانبه أفاد أشرف بابا وحدة الرصد: "عمد أحد المسؤولين إلى افتكاك هاتف الزميلة شيراز نايلي وتدخل أحد أعوان الشرطة البلدية لاسترجاعه في الوقت الذي توجه فيه قرابة 8 أعوان يعملون بالشركة إلى وعمدوا إلى الاعتداء علي بالعنف الشديد محاولين افتكاك الكاميرا وتحطيمها في حين عمد آخر إلى لي ذراع الزميلة وسحبها من شعرها".

وفور محاولة سائق السيارة المرافقة للفريق العامل بالقناة التدخل لفظ الإشكال والدفاع عن مرافقيه تعرض هو أيضا للاعتداء بالعنف الشديد.

وقد تحصّلت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين على مقطع فيديو يثبت الاعتداء العنيف الذي تعرض له طاقم عمل القناة والذي خلف أضرار جسيمة واضحة.

• الرأي القانوني :

تعرض صحفي "نسمة تي في" إلى اعتداء بالعنف الشديد من قبل أعوان أمن وهو فعل مجرّم طبقا للمرسوم 115. كما تم منع الصحفيين من القيام بعملهم وهو ما يحتم معاقبة المعتدين بنفس عقاب المعتدي على شبه موظف عمومي مع الإحالة على الفصل 125 من المجلة الجزائية ويمنع الفصل 9 من المرسوم 115 فرض أي قيود تعوق حرية تداول المعلومات.

عودة التتبعات القضائية

• سامية نصري أمام وكيل الجمهورية :

• المكان: القيروان

• التاريخ: 7 أكتوبر 2017

• المعتدى عليهم: سامية نصري صحفية سابقة
بصيرة أف أم

• المعتدي: سياسيون

• الوقائع:



مثلت سامية النصري مراسلة راديو صبرة أف أم أمام وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتهمة القذف العلني على خلفية شكوى تقدّم بها صهر منسق فرع حزب نداء تونس بعين جلولة إثر نشرها لخبر حول عملية تهريب لكميات من السكر على صفحتها بشبكة التواصل الاجتماعي وحملها لصفحتها الصحفية.

وأفادت سامية نصري وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين: "مارس عليّ منسق فرع حزب نداء تونس بعين جلولة عديد المضايقات إثر نشري خبر حيز كمية من السكر، وكلف صهره بالتشكي ضديّ بتلفيق تهمة الاعتداء عليه وأنا لا أعرفه ولم التقى به يوما. وقد مثلت أمام وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بالقيروان الذي تعهّد بالملف وقام بإحالاته إلى محكمة الناحية بتهمة القذف العلني. وستقوم المحكمة بتحديد جلسة للنظر في القضية".

الرأي القانوني :

رفعت الشكاية الجزائية ضدّ المراسلة الإذاعية سامية النصري على خلفية تحقيق صحفي ضدّ شخص نافذ سياسيا في الجهة. وأحالت النيابة العمومية الملف إلى قضاء الناحية وهو ما يخالف المادة 11 من المرسوم 115 التي لا تجيز تعريض الصحفي لأيّ ضغط من جانب أي سلطة كما لا تجوز مساءلته عن رأي أو أفكار ينشرها طبقا لأعراف المهنة.

التوصيات العامة

إنّ النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وأمام ارتفاع نسق الاعتداءات خلال شهر أكتوبر وظهور فاعلين جدد يمثلون السلطة الرسمية والمواطنون توصي بـ :

- **رئاسة الحكومة** بالسحب الفوري لمشروع قانون زجر الاعتداءات على القوات الحاملة للسلاح في صيغته الحالية التي تمثل خطرا محدقا بحرية تدفق المعلومات.
- **وزارة الداخلية** بضرورة توعية منظوريها بطبيعة العمل الصحفي الرامية إلى مكافحة الفساد وضمان حقوق المواطنين في إعلام حرّ وتعددي
- **المواطنين** باحترام طبيعة العمل الصحفي وسعيه لضمان حقوق بقية المواطنين في الحصول على المعلومة.
- **الصحفيين** بالإبلاغ عن الاعتداءات التي يتعرضون لها للتدقيق فيها وإسداء الاستشارات القانونية المناسبة وتوثيقها وتشكيل الملفات لاستعمالها فيما بعد لتتبع المعتدين.

عودة الرقابة على وسائل الإعلام محاولة لتوجيه الإعلام

لاحظنا خلال شهر أكتوبر 2017 تطوّر نسق الاعتداءات على الصحفيين، وسجّلنا ارتفاعا في اعتداءات الأمنيين والمواطنين، يضاف إليها عودة حالات الصنصرة التي لم نتمكّن من تسجيلها نظرا لرفض الصحفيين تقديم شكوى ضدّ مشغليهم كما هو الحال في حالة صنصرة مثبتة تقنيا في موقع "حقائق أون لاين". هذه الممارسات تعكس مؤشرا خطيرا بالعودة إلى الخلف في اتجاه التضييق أكثر على عمل وسائل الاعلام.

1. عودة الرقابة الرسمية على المحتوى الاعلامي

الضغط وحالات المضايقة تعتبر من آليات فرض رقابة غير مباشرة على المحتويات الإعلامية وهو ما تواتر من قبل قوات الأمن في عدّة مناسبات خلال شهر أكتوبر من العام 2017 في مناطق متفرقة من البلاد.

ففي ولاية قفصة عمد أعوان الأمن إلى مضايقة الصحفيين أثناء تغطية احتجاجات المحامين بالمحكمة الابتدائية بالجهة، أيضا مارس رئيس مركز الأمن بمنطقة سكرة رقابة مباشرة على إذاعة "الديوان أف أم" إثر استضافة الصحفي محمد اليوسفي مقدّم حصّة "هنا تونس" للناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية حمه الهمامي عبر السؤال عن محتوى تصريحاته رغم قدرته على الحصول عليها من الصفحة الرسمية للإذاعة. وتخشى الوحدة أن تعطي هذه الممارسات الأمنية، وإن كانت معزولة، مؤشرا خطيرا لاستبطان الأمن للعقيدة القائمة على الرقابة على المحتويات الإعلامية.

أمّا في ولاية القيروان فقد عمد رئيس مركز الحرس الوطني بمنطقة الشراردة وعدد من أعوان الأمن إلى ممارسة الرقابة على محتوى كاميرا المصور الصحفي حبيب غيضاوي بتعلّة نشر صور السيارات الإدارية التابعة لهم بعد أن نشر صحفيو ولاية القيروان في وقت سابق صور لمركز الحرس بالشراردة مغلق خلال التوقيت الاداري.

وتتطلب عودة هذه الممارسات وقفة حازمة من قبل وزارة الداخلية في اتجاه توعية أعوانها بخصوصية العمل الصحفي خاصة أنّها تعتبر عودة للخلف ومحاولة لتوجيه الإعلام والضغط عليه في ظلّ تناوله لمواضيع مرتبطة بمكافحة الفساد والدفاع عن الحقوق الاجتماعية للمواطنين وضمان حقّهم في المعلومة وسط عودة التحركات الاجتماعية وقرب موعد الانتخابات المحلية.

وكانت وحدة الرصد قد التقت أعضاء مكتب الاعلام والاتصال بوزارة الداخلية في إطار تحسين العلاقة ووضع استراتيجية عمل وتنظيم العلاقة بين الأمنيين والصحفيين في الميدان. ووقع تركيز خلية داخل وزارة الداخلية لمعالجة حالات الاعتداءات الأمنية على الصحفيين.

II. المصالح السياسية تعيق العمل الصحفي

يتواصل ضغط السياسيين على وسائل الإعلام من أجل سحب مقالات أو توجيهها بطريقة غير معلنة وتجدر وحدة الرصد صعوبة في إقناع الصحفيين بالتشكي نظرا لوضعياتهم المهنية الهشة وبحلول المتغيرات الاجتماعية والانتخابية المحلية تتزايد ضغوطات السياسيين من أجل توجيه وسائل الإعلام خدمة لمصالحهم. وكانت الوحدة قد رصدت حالة صنصرة في موقع "حقائق أون لاين" في مقال متعلق بالمدبر التنفيذي لحزب نداء تونس حافظ قائد السبسي تمّ سحبه من الموقع ولم تتلقّى الوحدة إلى اليوم شكوى رسمية بخصوص حادثة الصنصرة.

وتواصل الضغط هذه المرة من قبل المواطنين أنفسهم على وسائل الإعلام من أجل منع مصادر المعلومات من الوصول إلى مقرّات وسائل الإعلام عبر عمليات قطع الطريق. فقد تمّ منع الرئيس السابق محمد منصف المرزوقي من الوصول إلى مقر إذاعة "الرباط أف أم" من قبل مواطنين حاملين لمرجعية دستورية بورقبيبة في محاولة لفرض رقابة على المؤسسة الإعلامية. وفي هذه الحالة يمثّل وعي أصحاب المؤسسات بخطورة المرحلة وضرورة التصدي لمثل هذه الممارسات مقياسا يسمح بتقييم مستوى الضغط ومعالجته.

والمواقف السلبية التي تمّ تسجيلها في هاتين الحالتين مؤشرا خطيرا يعكس استعداد أصحاب المؤسسات للاستجابة لهذه الحالات وتبريرها كما هو الحال في حالة "الرباط أف أم".

ويتطلّب الموضوع وقفة قوية من قبل الصحفيين وأصحاب المؤسسات لضمان استقلالية المؤسسات الإعلامية عن سلطة السياسيين والمواطنين خاصة في ما يتعلق بمحتويات تنقيد بأخلاقيات المهنة والموضوعية.

III. التوصيات :

وعلى ضوء ما سبق توصى النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين :

- وزارة الداخلية بالتحقيق في محاولة أعوان فرض رقابة على محتويات إعلامية
- السياسيين والمواطنين ضرورة احترام طبيعة العمل الصحفي الهادفة لنقل مختلف وجهات النظر وضمان التوازن والموضوعية في المحتوى الاعلامي
- الصحفيين بالتبليغ عن حالات التدخل في التحرير والصنصرة التي يتعرّضون لها.
- المؤسسات الإعلامية باحترام مبدأ الفصل بين الإدارة والتحرير واحترام حقوق الصحفيين .

**أنجر هذا التقرير في إطار برنامج ينفذ بالشراكة
مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
واليونسكو**